التوسع الرأسمالي وخصخصة المؤسسات الأمنية

د. لطفي حاتم

عميد كلية القانون والسياسة

الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

دورية علمية محكمة تصدر سنويا
5/4

خلاصة

بعد انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي برزت كثرة من التغيرات الدولية منها سيادة التطور الرأسمالي كخيار وحيد للتطور الاجتماعي. ومنها هيمنة الليبرالية الجديدة وما حملته من تأثيرات سياسية / اقتصادية على دول التشكيلة الرأسمالية العالمية. ومنها تطور الوظائف الدفاعية / الأمنية للدول الإمبريالية التي تجلت مظاهرها في تطور وانتشار الشركات الأمنية الخاصة وتعدد أغراضها الوظيفية ـ صيانة وحماية المؤسسات الاحتكارية، حراسة الشخصيات الحكومية والحزبية، تقديم المعلومات الاستخباراتية لهذه الجهة أو تلك ـ وصولاً إلى اعتبارها رديفاً للجيوش العاملة في مناطق التوتر والنزاع.
إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وتنوع مهامها الوظيفية ألقى بظلاله على الدول الهشة التي أصبحت ميداناً فعلياً لنشاطها وما نتج عن ذلك من مخاطر جدية على مآل النزاعات الاجتماعية الداخلية التي باتت الشركات الأمنية الخاصة جزءً منه بسبب انحيازها لهذا الطرف الاجتماعي أو ذاك.
لهذه الأسباب بات من الضروري دراسة هذه الظاهرة الدولية التي أصبحت مؤشراً جاداً على تغيرات السياسية الدولية.

Abstract

After the collapse of social development, double the option of capitalist / socialist emerged many of the international changes, including the rule of capitalist development only option for social development. Including the dominance of neo-liberal campaign and the effects of political / economic States squad of global capitalism. Including the development of defensive positions / security of the States imperialism manifested appearances in the evolution and spread of private security companies and multi-functional purposes of maintenance and protection of monopolistic enterprises, guarding government and party figures, to provide intelligence information to this side or that the way to mind synonymous with the armies operating in regions of tension and conflict.
The evolution of private security companies and the diversity of its functions cast a shadow over the fragile states, which have become the field of activity and the resulting risk of serious money on internal social conflicts which are private security companies in part because of bias to one party or the other social.
For these reasons it is necessary to study this phenomenon which has become an international serious international political change

: ـ مشكلة البحث: ـ

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث لظاهرة الشركات الأمنية الخاصة يمكن حصرها في ثلاث ركائز أساسية يتمثل المرتكز الأول منها في أن ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة حديثة حيث نمت وتطورت بعد الحرب الخليجية الثانية واحتلال العراق وبهذا المعنى فان دراستها تتطلب تحديد مواقعها في الفكر السياسي المعاصر ارتباطاً بمكانة الدولة واحتكارها(لوسائل العنف المشروعة)ـ جيش، أجهزة أمنية، و استخباراتي ـ من جهة وتماثل نشاطها المبني على الربح مع جيوش المرتزقة من جهة أخرى.

أما الركيزة الثانية فتتلخص في غياب البنية القانونية الدولية / الوطنية الناظمة لنشاط وآلية عمل الشركات الأمنية العاملة في مناطق النزاع والتوتر الأمر الذي جعل وظائفها خارج إطار القوانين الوطنية / الدولية. أخيراً يرى الباحث الركيزة أن الثالثة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان على أيدي منتسبي هذه الشركات وعدم إمكانية ملاحقتهم من قبل القوانين الوطنية.

3 : ـ أهمية البحث وأهدافه : ـ

تكمن أهمية البحث في إثارة الانتباه إلى ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودراسة موقعها في الفكر السياسي المعاصر والتركيز على نتائجها السياسية المتمثلة بخصخصة الوظائف الأمنية للدولة الإمبريالية وانعكاس ذلك على طبيعة النزاعات الاجتماعية في الدول الهشة ومدى مساهمة تلك الشركات الأمنية في تدويل النزاعات الداخلية. وفي ذات السياق فان البحث يهدف في مؤشراته العامة إلى تنبيه الأسرة الدولية إلى ضرورة وضع الضوابط القانونية الوطنية / الدولية لنشاط هذه الشركات خشية تحول أنشطتها إلى أنشطة إرهابية خارجة عن سلطة ورقابة القانونين الدولي والمحلي.

4 : ـ خطة البحث : ـ

اعتمد الباحث في دراسته لظاهرة الشركات الخاصة منهجية تاريخية تحليلية حاول خلالها تشخيص الإشكالات السياسية / القانونية الناتجة عن تمدد نشاط الشركات الأمنية الخاصة وتأكيد رؤيته النقدية لتجلياتها السياسية ونتائجها الفعلية على مستقبل العلاقات الدولية عبر الفصول التالية: ـ

الفصل الأول: ـ الرأسمالية الاحتكارية و المؤسسات الأمنية فيها.

تناول الباحث في المحور الأول الدولة الإمبريالية ومواقع المؤسسات الأمنية فيها عبر طورين أولهما الدولة الرأسمالية واحتكارها المطلق للمؤسسات الأمنية وتنامي فعالية تلك الأجهزة من خلال تداخل وظيفتها السرية مع المنظمات اليمينية والعنصرية لغرض نجاح مهامها الأمنية من إفشال الاضرابات العمالية إلى اختراق المنظمات اليسارية والديمقراطية. والطور الثاني هو ما يمكن تسميته بتفكك موضوعة (احتكار العنف المشروع) وتسريب أجزاء منه إلى الشركات الأمنية الخاصة المرافقة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

الفصل الثاني: ـ يتناول الباحث التغيرات الجديدة الحاصلة على بناء الدولة الرأسمالية بعد ظهور وتنامي قوة الشركات الدولية التي أصبحت منافسة فعلية للدولة في تعدد وظائفها خاصة الأمنية منها (مجال الحماية الخاصة، تشكيل وحدات عسكرية صغيرة، شبكات استخباراتية) مستنداً في ذلك على لليبرالية الجديدة والشركات الاحتكارية وتأثيراتها على السياسة الدولية.

الفصل الثالث: ـ الشركات الأمنية الخاصة ومواقعها في البنية الرأسمالية وفي هذا الفصل تناول الباحث كثرة من القضايا أهمها الطبيعة الاجتماعية للشركات الأمنية والمصادر الطبقية للمجندين الجدد، الوظائف العامة للشركات الأمنية، غياب المرجعية القانونية الناظمة لنشاط الشركات الأمنية عبر معالجة الوضعية القانونية للشركات الخاصة وأخيرا جرى التوقف عند أهم الشركات الأمنية الناهضة بهدف إلقاء الضوء على مكانتها في مناطق التوتر والنزاع.

أما الفصل الأخير: ـ فقد جهد الباحث في ختام دراسته المكثفة تقديم استنتاجات ورؤى ختامية يزعم أنها تثري الفكر السياسي النقدي لظاهرة الشركات الأمنية وتأثيرها على مستقبل العلاقات الدولية

الفصل الأول : ـ الدولة الرأسمالية الاحتكارية و المؤسسات الأمنية

لغرض ملاحقة نمو وتطور ظاهرة الشركات الأمنية يتحتم علينا الخوض في مواقع المؤسسات الأمنية ودورها في بنية الدولة الرأسمالية الاحتكارية وصراعها ضد خصومها ـ الدولة الاشتراكية والقوى اليسارية ـ الذي شكل ـ الصراع ـ العتبة الرئيسية لنمو وتطور الشركات الخاصة .

لغرض تقدير شرعية الفرضية الفكرية الأنفة الذكر لابد من إيراد الوقائع التالية : ـ

الواقعة الأولى : ـ تنامي دور المؤسسات الأمنية في منظومة الدولة الرأسمالية وذلك من خلال اتساع دائرة أنشطتها السرية حيث أنيط بالمؤسسات الأمنية مهام تعدت حدودها الوطنية ارتكازا" على عاملين : الأول منهما إلغاء الرقابة على عملياتها السرية من قبل الهيئات الشرعية للدولة الرأسمالية . وثانيهما استقلاليتها النسبية وعدم التدخل في مساحة أنشطتها السرية .

الواقعة الثانية ـ التشابك والتداخل بين أنشطة المنظمات الإرهابية اليمنية منها واليسارية التي تحولت في مجرى النزاعات الاجتماعية إلى أداة تخريب ضد الحركات الديمقراطية المناهضة لسياسة المجابهة العسكرية, والانفلات الرأسمالي ، وبهذا ساهمت الدولة الرأسمالية وأجهزتها الأمنية المختلفة بتشجيع تلك التجمعات واحتضان الزمر المتطرفة منها وجرها إلى طريق الإرهاب .

الواقعة الثالثة- لم تقتصر فعالية أجهزة المخابرات السرية على تشجيع ومساعدة المنظمات الإرهابية الداخلية والخارجية وحسب بل تعدته إلى بناء حالة من الترابط العضوي بين أجهزة الدولة وبين تلك المنظمات حيث أعطى انتساب العديد من رجال الشرطة والأجهزة الأمنية إلى المنظمات العنصرية الإرهابية صيغة ترابطية بين الأعمال الإجرامية المراد تحقيقها وبين تخريب العمل السياسي المناهض لسياسة العسكرة والتدخل .

إن السياسة الداخلية للدولة الرأسمالية الاحتكارية المتمثلة باحتضان المنظمات الإرهابية انعكست على علاقاتها الدولية حيث اعتمدت سياستها الخارجية على خيار العنف بديلاً عن الحوار والدبلوماسية السلمية والتي تمثلت بـ : -

1 ـ الترابط الوثيق بين استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية وتنشيط الأجهزة السرية، وبهذا فقد ازدادت وبشكل كبير أنشطة الأجهزة المخابراتيه والسرية التي تمارس الإرهاب بأشكال مختلفة أبرزها : تنظيمها للمجموعات ألمعاديه للأنظمة التي أفرزتها حركات التحرر الوطنية ورفدها بالمرتزقة ذوي الاختصاصات المختلفة رغم التحريم الدولي لمثل تلك الأنشطة (1).

2- تدبير الانقلابات العسكرية وتقديم الدعم المالي والمعنوي للجنرالات اليمينيين بهدف استلام السلطة وطرد القادة الوطنيين منها . وقد ترافق هذا النهج مع اتساع نطاق فعالية الأجهزة السرية وتحويلها إلى أجهزة للإرهاب على النطاق الدولي .

3 ـ تشكيل قوات التدخل السريع التي حددت مهامها بالتدخل العسكري المحدود في المناطق الضامنة لأمن وحرية الاحتكارات الدولية ،أو ما يسمى (بالمصالح) الحيوية (2).

إيجازا يمكن القول أن سمات الدولة الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية تمثلت بنزعة العنف الشامل سواء باحتضانها للتطرف أو سعيها لتثبيت دبلوماسية العنف في العلاقات الدولية بديلا" عن سياسة التعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

استنادا" إلى مجرى استعراضه لابد من تلخيص النتائج الاقتصادية السياسية لدور الدولة الرأسمالية في الحقبة الاحتكارية والتي يمكن إجمالها بالموضوعات التالية : -

أولاً: - كانت الدولة الاحتكارية في مرحلة المعسكرين الساند الأساسي للشركات الاحتكارات حيث وضعت الدولة مؤسساتها السيادية (الجيش، وأجهزة الأمن والاستخبارات) في خدمة الاتجاهات العامة لتطور حركة التوسع الرأسمالي وضمان امتداده خارج الحدود الوطنية.

ثانياً: - عمدت الدولة الرأسمالية وبهدف كسر واختراق المنظمات المناهضة للانفلات الرأسمالي إلى بناء المنظمات اليمينية والإرهابية في الداخل الوطني والعمل على ربط فعاليتها السياسية مع الأجهزة الأمنية للدولة الرأسمالية.

ثالثاً: - سعت الدولة الاحتكارية إلى تشكيل قوات المرتزقة لزجها بالحروب الخارجية لغرض إخضاع الدول الوطنية الناهضة إلى هيمنتها الدولية.

الفصل الثاني : - الليبرالية الجديدة والشركات الاحتكارية

إن الوقائع المشار إليها والتي ميزت الدولة الاحتكارية في حقبة المعسكرين طرأت عليها تغيرات جوهرية بعد سيادة وحدانية التطور الرأسمالي وهيمنة الليبرالية الجديدة الأمر الذي يدعونا إلى ملاحقة التغيرات الجديدة على الدولة الرأسمالية ودورها في العملية التاريخية الجارية من خلال المعطيات التالية: -

المعطى الأول: - أدى انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الإمبريالية إلى انهيار (السوق الاجتماعي) المرتكز على التضامن الطبقي الأمر الذي أفضى إلى تنامي ظواهر جديدة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية للدولة الإمبريالية من جهة وعلى طبيعة ردود الأفعال الاجتماعية من قبل الطبقات الاجتماعية المتضررة من النهج الجديد من جهة أخرى. (3)

المعطى الثاني: - أفضى اختلال الدور الاجتماعي للدولة كحارس للتوازنات الاجتماعية إلى انحيازها السافر لحركة راس المال وشركاته الاحتكارية من خلال تسريبها - الدولة - العديد من وظائفها التشريعية والقضائية إلى الاحتكارات الدولية حيث منحت هذه الاحتكارات صلاحية إصدار تشريعات موضعيه تتعلق بتنظيم الحياة الداخلية للاحتكار, التسريح الكيفي, عمليات دمج الشركات, نقل الفروع الإنتاجية إلى خارج البلد ألام بهدف استغلال قوة العمل الرخيصة, التهرب من الضرائب التي تشكل بدورها مصدرا من مصادر التوازن الاجتماعي.... الخ من الإجراءات التي شكلت بدورها سياجا" امنيا" مواجها" لقوة العمل.

المعطى الثالث: - أدت الوقائع المشار إليها إلى نتيجتين خطرتين على التماسك الاجتماعي إحداها: اتساع حجم البطالة في الدول الرأسمالية وما نتج عنها من تشكيل ما يسمى بـ (جيش العمل الاحتياطي)الذي يجاهد أفراده من اجل الحصول على فرصة عمل متحررة من الضمانات النقابية. وثانيهما استنكاف الشركات الاحتكارية عن إبرام عقود عمل جديدة بينها وبين النقابات العمالية الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة عقود العمل المبرمة بما يضمن لها - الشركات - إضعاف فعالية الاحتجاجات العمالية وما يفرزه ذلك من تقليص المنجزات الاجتماعية التي كسبتها الطبقتين الوسطى والعاملة في نزاعاتهما التاريخية. (4)

المعطى الرابع: - أفضى اختلال الترابطات الاجتماعية وتفجر الصراعات العرقية وشيوع الجريمة المنظمة واتساع تجارة المخدرات إلى تطور الميول البوليسية للدولة الإمبريالية وما يعنيه ذلك من تنامي نزعات تقليص الشرعية الديمقراطية. لهذا بات صعبا" عدم الاتفاق مع الموضوعة القائلة أن (النزعة على تأسيس النظم

الاستبدادية تتركز كرد فعل على التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية ألمحدثه) (5) وبهذا السياق يحق لنا الاستنتاج بأن اللبرالية الجديدة تتساوى في نتائجها السياسية مع النتائج التي افرزها احتكار الدولة لوسائل الإنتاج في النماذج الاشتراكية، وذلك في جنوح كلا النموذجين نحو تقليص الديمقراطية وسيادة النزعة البوليسية.

المعطى الخامس: ـ قادت التغيرات الهيكلية في المراكز الإمبريالية إلى انقسام مجتمعاتها بشكل جلي حيث تجسد ذلك الانقسام بأشكال عدة أهمها: تنامي دور الأحزاب والتجمعات اليمينية التي تحاول تجميع القوى المحبطة والفئات المنسلخة عن شرائحها الاجتماعية في إطارات عنصريه تهدف إلى تسريب المشاعر المناهضة للمصاعب الاجتماعية التي أنتجتها حركة راس المال إلى مسارات عنفيه ضد الجاليات والمؤسسات الأجنبية المستوطنة في أمريكا والدول الأوربية. وفي هذا المنحى نشير إلى تبلور الأحزاب والتجمعات اليمينية في أشكال تنظيميه شملت القارة الأوربية بأسرها بدا" من ألمانيا ممثلة بالحزبين الليبرالي والجمهوري مرورا"بايطاليا ممثلة بحزب امبرتو بوسي وانتهاء" بفرنسا وتوطد المكانة السياسية للعنصري لبيون.

إن الإشارة إلى انتظام التجمعات اليمينية والزمر العنصرية في مؤسسات سياسية لا يعني أن النزعات العنفية قد جرى تدجينها في اطر الشرعية الديمقراطية بل يمكن القول إن ميول التطرف في الدول الإمبريالية تتطور بأنساق فوضوية وهذا ما تؤكده الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت الممارسات الإرهابية فيها أشكالا" انتقاميه, صرعات دينيه وتمرد ات فرديه الأمر الذي عكس طبيعة ألازمة الوطنية الأمريكية التي (تتشابك في بنتيها الاجتماعية الفروق العرقية والطبقية) (6).

باختصار يمكننا التأكيد على بعض المعطيات منها: ـ

1: ـ أفضت المرحلة الجديدة من حركة التوسع الرأسمالي إلى جنوح التشكيلة الرأسمالية العالمية بدولها الإمبريالية والرأسمالية المخلفة نحو النزعة البوليسية وهذا ما يتجلى بالقوانين الصادرة عن الدولة الإمبريالية الأولى وكذلك صعود الأحزاب اليمينية في دول أوربا ألمانيا وفرنسا. (7)

2: ـ أن المنظمات اليمينية العنصرية الناهضة في أوربا وأمريكا يمكن اعتبارها شكلا" من أشكال المنظمات الإرهابية التي يشترط الطور الجديد من التوسع الرأسمالي تنامي فعالياتها السياسية الإجرامية.

إن المعطيات المشار إليها تقودنا إلى معاينة انعكاس الاختلالات الداخلية للدولة الإمبريالية على سياستها الخارجية؟ وكذلك دورها ـ الدولة الإمبريالية ـ في المساعدة على إنشاء الشركات الأمنية الخاصة، ولكن قبل هذا وذاك نتعرض لمضامين السياسة الدولية في الحقبة الحالية من التوسع الرأسمالي. ؟

بهدف التقرب من الإشكالات الفكرية والسياسية للموضوعات المثارة لابد لنا من إيراد بعض المنطلقات الفكرية والتي أجدها في: ـ

ـ بسبب وحدانية العالم الرأسمالي المرتكز على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي انتقلت الدول الإمبريالية من عالم المنافسة المستند إلى القوة العسكرية / الاقتصادية إلى سياسة التضامن الدولي المبني على سياسة التوازنات الدولية المرتبطة بتطور المصالح الاستراتيجية لحركة راس المال التوسعية.

ـ أن سياسة التضامن الدولية بين المراكز الإمبريالية لا تنفي النزاعات الدولية الجديدة المتمثلة بالمنافسة بين الدول (الإمبريالية القديمة) والدول الرأسمالية البازغة(الصين, روسيا الاتحادية, الهند). حيث تتبدى تلك النزاعات في مطالبة الدول الناهضة في الحد من الهيمنة الأمريكية واستبدالها بتعدد المراكز الدولية.

ـ يستند التنازع بين الدول الإمبريالية والرأسمالية البازغة إلى قانون التطور المتفاوت الناظم لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية والذي يتجلى في الظروف التاريخية المعاصرة بميلين الأول منهما النزوع نحو بناء تكتلات اقتصادية قارية وإقليمية النافتا, الاتحاد الأوربي, رابطة الآسيان. وثانيهما التطور المتفاوت بين القطاعات الأساسية الناظمة لحركة الاقتصاد العالمي ـ قطاع التكنولوجيا، والقطاعات العسكرية ـ الصناعية، ناهيك عن قطاع الطاقة.

إن التعارضات بين مصالح القوى الاجتماعية السائدة للقطاعات القائدة في الاقتصاد العالمي لا يمكنها عرقلة سياسة التضامن الدولي بين الدول الإمبريالية الكبرى التي تجد تعبيرها في تسريع الميول الاندماجية المتمثلة بالمفاصل التالية: ـ

أولاً: ـ

1: ـ اندماج متسارع بين الشركات الاحتكارية وتنامي سيطرتها على الدول الإمبريالية من خلال بناء بنية إدارية أمنية للشركات الاحتكارية تتخطى المؤسسات الأمنية والإدارية للدولة الأمر الذي أرغم الدول الإمبريالية على تسريب جزء من وظائفها الأمنية / الإدارية إلى الشركات الاحتكارية مثلا((التوظيف، التسريح من العمل، تحديد ساعات العمل، الحراسة، جمع المعلومات الاستخباراتية, إنشاء وحدات أمنية خاصة).

إن السمة المشار إليها تتزامن وسمة أخرى تكمن في التدويل المتزايد للبنى الإدارية / الأمنية للشركات الاحتكارية من خلال اندماج الطاقم البيروقراطية للدولة الإمبريالية مع الطاقم الإدارية للشركات الاحتكارية حيث بات صعباً التفريق بين إدارة الدولة العامة وإدارة شئون الشركات الاحتكارية.

أن سياسة الاندماج المتسارعة بين الدولة والاحتكارات الدولية تنتقل من قاعدتها الوطنية التي ميزت الحقبة المنصرمة إلى فضاءلت دولية وذلك بسبب حركة رأس المال الدولية.

2: ـ أن التدويل المتزايد لأنشطة الشركات الاحتكارية الاقتصادية منحها حقوقاً قانونية أفضت إلى زيادة تأثيرها على تطور مسار السياسة الدولية. الأمر الذي مكنها من رعاية وتشجيع المؤسسات الأمنية الخاصة باعتبارها فصائل قتالية حارسة لمصالح الشركات الدولية.

ثانياً: ـ تدويل الوظائف الحربية للتحالف الأطلسي وذلك من خلال تحوله إلى أداة عسكرية ضامنة لرعاية حركة التوسع الرأسمالي في الحقبة الجديدة من العولمة الرأسمالية.

إن وحدانية التحالف الأطلسي وتدويل وظيفته العسكرية يستند إلى جملة من التغيرات الجديدة التي أراها في:

1ـ التشابك والتداخل بين الطاقم القيادية لجيوش الدول الإمبريالية لإدارة واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة.

2: ـ التنسيق المتزايد بين أجهزة الاستخبارات العسكرية والأمنية وتزايد فعاليتها في البنية البيروقراطية للدول الإمبريالية وذلك لتشعب وظائفها المرتبطة في متابعة وإجهاض الأنشطة الإرهابية والهجرة الغير قانونية, ومكافحة المخدرات فضلا عن محاصرة التوترات الداخلية.

3: ـ الترابط بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية مثل "بوينج" و"لوكهيد مارتن" و"نورثروب جرومان" وبين الشركات الأمنية الخاصة حيث سعت الشركات الاحتكارية إلى إنشاء أقسام استخباراتي وأمنية داخلية خاصة بها، وهو ما يمكن تسميته بـ (مجتمع استخبارات ظل).

أن السمة المشار إليها يؤكدها أحد خبراء الاستخبارات حيث يقول (نحن نرغب في أن يتمكن رجال استخباراتنا من الوصول إلى أحدث التقنيات والحصول على أفضل الخبرات في مجال الاستخبارات، حتى لو أدى ذلك إلى التعاون مع جهات خارج الحكومة). (8)

إن الترابطات بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية تتشابك مع ترابط آخر يتمثل في تداخل أنشطة المجمعات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر عبر تصدير السلاح. وبهذا الصدد تشير الباحثة فريدا بيريجان في مركز "آرمز تريد ريزورس" التابع لمعهد السلام الدولي) إلى أن شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية (تعتبر الأولى في إنتاج صواريخ سطح- جو وفي مبيعات الأسلحة وتصدير السفن الحربية إلى دول نامية حيث أعلن "البنتاجون" في السنة المالية 2006 أن مبيعات الأسلحة الأمير كية بلغت 21 مليار دولار). (10).

على ضوء ما تقدم نرى أن سياسة الاندماج المتسارعة بين طواقم الشركات الاحتكارية الدولية وبين أجهزة الدولة البيروقراطية أفضى إلى تلك التغيرات التي شهدها الفكر السياسي بعد انهيار حقبة المعسكرين والمتمثلة بـ: ـ

1: تحجيم مبدأ السيادة الوطنية بهدف تسريب الوظائف السيادية للدولة الوطنية إلى الشركات الدولية ومؤسساتها الأمنية الخاصة. وما يحمله ذلك من تحول الدولة الوطنية إلى شركة أمنية حارسة لمصالح الشركات الاحتكارية.

2: ـ اختلال الوظائف الاقتصادية/ الخدمية للدولة الوطنية عبر سياسة خصخصة قطاعها الاقتصادي وتسليم فعاليته للشركات الدولية.

3: ـ التخلي عن مبدأ حق احتكار الدولة لثرواتها الوطنية.

على أساس المعطيات والتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لابد لنا من التعرض إلى الشركات الخاصة ودورها في السياسية الدولية.

الفصل الثالث: ـ الشركات الخاصة ووظائفها الأمنية

اشترطت الحركة التاريخية للتوسع الرأسمالي تلاحماً بين القوة العسكرية والشعارات الأيديولوجية، وبهذا التلاحم يواصل رأس المال المعولم حركته استناداً إلى تزاوج الليبرالية الجديدة ونهج المغامرة العسكرية بهدف تغيير السياسية الدولية بما يتلاءم وتطورها اللاحق من خلال حزمة سياسية / عسكرية تتمثل بالوقائع التالية:

ـ تداخلات عسكرية هادفة إلى تفكيك الدول الفدرالية كما جرى في يوغسلافيا وما نتج عنها من نشوء دول جديدة شكلت مجالا حيوياً جديداً للاستثمار الرأسمالي.

ـ تداخلات في الشئون الوطنية للدول الهشة لغرض تغيير أنظمتها السياسية (العراق) فضلاً عن التدخل في النزاعات الداخلية عبر مساندة وتشجيع قوى اجتماعية متحالفة مع القوى الدولية ضد قوى رافضة للسياسية الأمريكية .

ـ استخدام القوة في ضرب الملاذات الآمنة للقوى (الإرهابية) وتخريب البنى التحتية للدول المستهدفة.

ـ تفكيك هيمنة الدول الهشة على ثرواتها الوطنية وتسويق مبادئ الخصخصة والتكيف الهيكلي كاشتراطات أساسية لمعونة المراكز المالية (البنك والصندوق الدوليين).

خلاصة القول إن السياسة الدولية الجديدة المتسمة بالعنف وتجاوز سيادة الدول الوطنية الهشة بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الحاضنة الفعلية لنشوء وتطور المؤسسات الأمنية الخاصة.

انطلاقاً من تغيرات السياسة الدولية نحاول التعرض لطبيعة الشركات الأمنية الخاصة عبر المفاصل التالية:

1: السمات الأساسية للشركات الأمنية الخاصة.

2: ـ الوظائف العامة لتلك الشركات.

3: ـ الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة.

4 : ـ أخيراً لمحة مكثفة عن أهم الشركات الأمنية.

1: ـ السمات الأساسية للشركات الأمنية: ـ

تتشكل القوى الاجتماعية الفاعلة في الشركات الأمنية الخاصة من مصادر وشرائح طبقية مختلفة رغم أن قاعدتها الاجتماعية تتأتى من قوى هامشية افرزها الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وفي هذا السياق نحاول التقرب من طبيعة القوى الاجتماعية الناشطة في المؤسسات الأمنية الخاصة وسماتها الأساسية ضمن المعطيات التالية: ـ
أ: ـ تتكون الطواقم القيادية لشركات الأمنية من قيادي المؤسسات الأمنية العسكرية السابقين ومن شخصيات نافذة تسعى إلى تطوير أنشطتها الخاصة من خلال ارتباطها بالشركات الاحتكارية الكبرى وكذلك المؤسسات الأمنية للدولة الرأسمالية. ومن الهام في رؤيتنا هذه التأكيد على ملاحظة مفادها أن خصخصة القطاع الأمني يأتي بمثابة تعويض لانحسار القاعدة الاجتماعية لجيوش الدولة الرأسمالية (11).
ب : ـ تظم القاعدة الاجتماعية للشركات الأمنية خليطاً متنوعاً من منتسبي الأجهزة المخابراتية المسرحين , عناصر مهمشة عاطلة عن العمل , مجندون لديهم خبرة في العمل خاصة من القوى الأمنية السابقة العاملة في خدمة الأنظمة الديكتاتورية والإرهابية وتعتبر كثرة من البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة مثل شيلي، كولومبيا، غواتيمالا والسلفادور ، سوقاً رائجة لمد الشركات الأمنية الخاصة بمقاتلين سابقين ذوي خبرات قتالية، يمكن استدراجهم بالأجور المغرية . (12) . وارتباطاً بذلك تشكل جنوب أفريقيا سوقاً مثالية للشركات الأمنية الخاصة نظراً لخبرة مؤسساتها الأمنية العاملة في حقبة التمييز العنصري وأنشطة رجالها في مؤسسات أمنية عنصرية مثل (مكتب التعاون المدني، كتيبة الجواميس 32، وفرقة المظلات، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكبلاس). (13)
ج: ـ إن سمة التهميش وسوابق انتهاك حقوق الإنسان الملازمة لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة أنتجت قضيتين أساسيتين واحدة منها التعتيم على السير الذاتية والوثائق الشخصية للمجندين فضلاً عن أنشطتهم السرية السابقة. وثانيتهما غياب النزعات الإنسانية والالتزامات الأخلاقية لنشاط منتسبي تلك الشركات.
د: ـ بالرغم من وجود دولة حاضنة لمقار الشركات الأمنية الخاصة إلا أن مجنديها من مواطني دول مختلفة الأمر الذي وسمها بصفة التدويل. وبهذا المعنى أكد دوج بروكس رئيس اتحاد عمليات السلام الدولية وهي مجموعة تجارية تضم 35 شركة أمن خاصة حينما أشار إلى أن (هناك عولمة حيث تبحث الشركات ببساطة عن أفضل الطرق من حيث فعالية التكاليف لأداء الأعمال) (14).
وتأكيداً لصفة التدويل يقول الباحث الأسباني خوسيه لويس جوميز دل برادو(إنها ظاهرة عالمية، هناك مجندون من الفلبين ومن جزر فيجي وبلدان أخرى كثيرة.. .) (15)
ه: ـ تشكل الأجور العالية و الربح السريع الباعث الحقيقي لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة حيث تدفع تلك الشركات مخصصات عالية إلى مجنديها. وتتأتى قدرة الشركات الخاصة على دفع هذه الرواتب الضخمة من حصولها على عقود سخية من وزارة الدفاع الأمريكية. وهنا نشير إلا أن شركة بلاك ووتر تسلّمت505 مليون دولار على شكل عقود خاصة من الحكومة الأمريكية منذ عام 2000.وبهذا أصبحت الشركة قادرة ليس على دفع الأجور العالية بل على بناء قاعدة لجيش خاص من المجندين في أماكن تواجدها، مزودة بطائرات هليوكوبتر ومدرعات مع جيش يضم 20 ألفاً من المرتزقة. (16) ولغرض خلق حوافز مالية لجذب المجندين بعقود خاصة في مناطق التوتر، تدفع شركة Backwater 350 ألف دولار سنوياً للمتعاقد مقارنة بـ 36 ألف دولار سنوياً متوسط راتب الجندي في الجيش الأمريكي النظامي.

2: ـ الوظائف العامة للشركات الأمنية الخاصة

إن دراسة مهام الشركات الأمنية ووظائفها العامة تنطلق حسب ما أرى من مستويين أساسيين وهما: ـ
المستوى الأول: ـ اعتبار الشركات الأمنية الخاصة رديفاً للجيوش النظامية في مناطق التوتر استناداً لوجود تغيرات جوهرية في بنية المؤسسات العسكرية في الدول الإمبريالية وبالتحديد منها تقلص القاعدة الاجتماعية لجيوش تلك الدول بسبب اعتمادها المتزايد على التكنولوجيا المتطورة ومنها عزوف المواطن الغربي عن الالتحاق بالخدمة العسكرية وما نتج عن ذلك من تنامي أعداد المنتسبين إليها من أصول أجنبية. ومنها إزالة الحرج القانوني والأخلاقي عن المؤسسة العسكرية للدولة الإمبريالية عند ارتكابها لجرائم منافية للقانون الدولي الإنساني. وبهذا الإطار تعتبر الشركات الخاصة الشكل التنظيمي الأفضل لمساعدة الجيوش النظامية في إنجاز الكثير من المهام والوظائف الضرورية أهمها الحماية للمؤسسات العاملة في مناطق التوتر, حراسة الشخصيات السياسية القيام بالمهام الاستخباراتية فضلاً عن القيام بأعمال خدمية من سائقي الشاحنات والميكانيكيين وتقنيي الكمبيوتر.
لغرض تأكيد شرعية الآراء المشار إليها تؤكد المصادر الأمريكية إلى (أن عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق قد بلغ 180 ألفا، وزاد على إعداد القوات الأمريكية العاملة في البلاد والبالغة 160 ألفا حيث تشير هذه الأرقام إلى أن أكثر من 180 ألف عنصر من بينهم أمريكيون ومن جنسيات أخرى وعراقيون يعملون حاليًا في العراق بعقود أمريكية). (17)

المستوى الثاني ـ وظائف الوكالة العامة
بعد تدقيق طبيعة المهام الموكلة للشركات الأمنية الخاصة نجدها متعددة ومتشعبة ولكن السمة الغالبة على هذه الوظائف كونها وظائف جرى استعارتها من الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى الأمر الذي يعني الترابط الوثيق بين الأجهزة الأمنية للدول الإمبريالية وبين الشركات الأمنية الخاصة.وبهذا المنحى يشير تقرير لصحيفة لوس أنجلوس تايمز من محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى (أن عدد المقاولين الخصوصيين العاملين في المحطة يفوق عدد الموظفين الحكوميين بنسبة ثلاثة إلى واحد). (17)
وتؤكد الإحصائيات المختصة إلى أن عدد المنشآت الخاصة المتعاونة مع وكالة الاستخبارات الوطنية قد ارتفع من (41 منشأة عام 2002 إلى 1265 منشأة عام 2006 وهو ما يجعلنا نقول إن الأمر بدا وكأنه تدافع جديد على الذهب أو فقاعة جديدة ولكن في مجال الأمن القومي هذه المرة).(18)
إن وظائف الوكالة العامة هي وظائف شاملة منها حماية السفارات الأمريكية في العالم كما تفعل واين كروب ومنها العمل في تنسيق الخدمات الأمنية، ومنها تدريب جيوش بعض البلدان كما تفعل فينيل كورب لتدريب الحرس الوطني السعودي، ومنها مهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية كما تفعل ايجيز ديفنس سيرفيسيز البريطانية. (19)
تكثيفاً لما قيل يمكن توصيف الشركات الأمنية الخاصة بكونها أجهزة متشعبة تقوم بوظائف متعددة سرية ومكشوفة لخدمة المهام الأساسية لجيوش الدول الإمبريالية تتجاوب وحركة التوسع الرأسمالي في طوره المعولم.
3 : ـ الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة: ـ
بداية لابد من التأكيد على أن الشركات الأمنية الخاصة وبسبب حداثة نشوءها تفتقر الإطار القانوني الناظم لأنشطتها الفعلية الأمر الذي أفضى إلى انعدام الرقابة الوطنية/ الدولية على نشاطها.
إن غياب الإطار القانوني الناظم لأنشطة الشركات الأمنية الخاصة يتداخل مع إشكالية قانونية أخرى تتمثل في أن الشركات الأمنية الخاصة تتمتع بحماية بلد المنشأ ناهيك عن عدم خضوعها لقوانين الدول الوطنية العاملة فيها وهذا ما تجسد بشكل صارخ في الأمر رقم 17 الصادر من الحاكم العام في الإدارة الأمريكية المحتلة للعراق بول بر يمر والذي أعطى لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة الحصانة الأمريكية القاضية بعدم مقاضاتها أمام القضاء العراقي عن التهم الجنائية الموكولة إليهم.
إن غياب الرقابة القانونية الوطنية الدولية على نشاط الشركات الأمنية الخاصة يتجلى بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير بعض المعطيات إلى عدم خضوع منتسبي بلاك ووتر والشركات الأمنية المماثلة، للقانونين الأمريكي والدولي. وبهذا المسار يؤكد سيناتور ديمقراطي أمريكي على أن (غياب الإطار القانوني بشأن الممارسات القتالية لأصحاب العقود الخاصة وفر لهم ارتكاب جرائم دون أن يخضعوا للمساءلة القانونية) (20).
انطلاقا من تزايد القلق والخشية لدى أوساط حقوقية وسياسية من ممارسات الشركات الأمنية الخاصة أشارت المحكمة الفيدرالية الأمريكيّة إلى عدم وجود وثائق قانونية لدى المحكمة تخولها (مساءلة شركات الحماية الأمنية على جرائم عناصرها أو التحقق من قانونية ومشروعية ومصادر الثروات الطائلة التي تجنيها هذه الشركات). وبهذا المعنى تحدثت جريدة الإندبندنت البريطانية عن نكوص حكومة بلير عن وعودها بالسيطرة على الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق، بل رأت العكس حيث إنها ـ الحكومة ـ تشجّع هذه الشركات بمنحها عقوداً بملايين الجنيهات مقابل مهامَّ يمكن أن تقوم بها القوات البريطانية. (21)
إن أحد القضايا الأساسية التي تعقد وضع إطار قانوني للشركات الأمنية الخاصة كما يرى الكثير من الباحثين تكمن في وجود سلسلة طويلة من المتعاقدين تعمل مع شركات متعددة، الأمر الذي يجعل متابعة الأنشطة السرية المختلفة لهذه الشركات أمر في غاية الصعوبة، ولهذا يعتقد البعض أن الوضع خرج عملياً عن السيطرة. (22).
إن الإشكالية الحقوقية المحيطة بنشاط الشركات الأمنية الخاصة وغياب المسائلة القانونية عن أنشطتها جعل التفريق بينها وبين جيوش المرتزقة أمر في غاية الصعوبة رغم أن الكثير من مجنديها تجذبهم مهنة الارتزاق

تأسيساً على ذلك ولعدم اعتبار الشركات الأمنية الخاصة شكلاً من أشكال جيوش الارتزاق فان القانون الدولي لم يضع إطارا قانونياً لأنشطتها المتعددة ولم ينجز أي تعريف قانوني لمسؤولياتها وحقوقها سواءً كان ذلك في القانون الدولي الإنساني أو القوانين الوطنية الحاضنة لها أو العاملة على أراضيها. في هذا المنحى عبر غوميز ديل برادو وأربعة خبراء آخرين مستقلين في تقرير سلمته المجموعة في آذار/مارس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن القلق من شروط تجنيد الأشخاص في شركات أمنية أمريكية خاصة بينها "تريبل كانوبي" و"بلاك ووتر". بسبب أن غالبية هؤلاء المجندين عناصر شرطة سابقين أو عسكريين من الفيليبين والبيرو والاكوادور. (23)
إن غياب الإطار القانوني الناظم لعمل الشركات الأمنية الخاصة لا يمنع من الإشادة بجنوب أفريقيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي أصدرت قانونا يشير إلى معارضة الدولة للنشاط العسكري الأجنبي من أجل الربح الخاص للأموال، ووفقاً للوائح قانون العون العسكري الأجنبي فان هناك عقوبات جزائية تحد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب أفريقيا في المشاركة في الصراعات العسكرية بالخارج.(24)

4 : ـ لمحة عن بعض الشركات الأمنية الخاصة

قبل الحديث عن أهم الشركات الأمنية الخاصة لابد من التأكيد على أن نمو تلك الشركات وانتشارها ارتبط بالتغيرات التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتمثلة بهيمنة الشركات الاحتكارية على مسار تطور الاقتصاديات الدولية / الوطنية من جهة، وسيادة الروح الحربية لليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية من جهة أخرى وما نتج عن ذلك من تشكل سياسة دولية تتسم بكثرة النزاعات الدولية والتوترات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية العالمية بمستوياتها المتقدمة منها والمخلفة.
لقد افرز انحسار الوظيفة الأمنية للدولة الإمبريالية نوعيين من الشركات الأمنية الخاصة أولهما الشركات الخاصة العاملة في إطار الدولة الرأسمالية المرتكز على حماية المؤسسات العامة، البنوك والشركات التجارية / الخدمية، والأشخاص. وثانيهما الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر والاحتلال والنزاعات الأهلية.
استناداً إلى الملاحظة المارة الذكر أحاول التقرب من بعض الشركات الأمنية العاملة في مناطق التوتر الدولية التي تتمتع بشهرة دولية: ـ
1: ـ بلاك ووتر
تعتبر بلاك ووتر من الشركات العسكرية الأمريكية التعاقدية الخاصة حيث جرى تأسيسها في عام 1997 بعدها تفرعت بلاك ووتر إلى خمس شركات فرعية متخصصة. تتعامل شركة بلاك ووتر الأم وبناتها مع الشركات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى وزارة الدفاع و الخارجية الأمريكيتين.
لقد تركز عمل الشركة في مجال فرض القانون, والمحافظة على السلام, وتنفيذ عمليات تهدف إلى تحقيق (الاستقرار). ولغرض تحقيق هذه الأهداف تمكنت بلاك ووتر من تدريب ما يزيد على 50 ألف متخصص في الشؤون الحربية وأعمال القمع. حيث أصبح هؤلاء المجندون الجدد مالكين لرخص تخولهم ممارسة كافة الأعمال خاصة في مناطق النزاعات الأهلية مثل العراق وأفغانستان. (25)
2: ـ داين كورب الدولية: ـ
تتميز داين كروب بكونها مقاولة عالمية متعددة الفروع(وشركة عسكرية خاصة، يصل عدد موظفيها إلى عشرات الآلاف من المتخصصين. وهي تعمل في المناطق الملتهبة ـ منطقة الشرق الأوسط دول البلقان, وأمريكا اللاتينية).
تترابط الأنشطة الفعلية لشركة داين كورب مع توجهات وزارة الدفاع الأمريكية وأجهزة السي. أي. إيه, ألاف بي آي السرية فهي تنشط بالعمليات السرية التي عهد بها البنتاغون, حيث تشارك في كل من كولومبيا, بوليفيا, والبيرو, بالعمليات العسكرية الموجهة شكلا ضد تجار المخدرات, إلا أن الميدان الذي مكن شركة الحرب

المجهولة من إثراء خبرتها يكمن في تزويدها لفصائل الكونتراس بالسلاح لحساب السي آي إيه في الثمانينات من القرن المنصرم. وكذلك بتدريب وتسليح قوات UCK في الكوسوفو في العقد الأخير من القرن العشرين.
أخيرا لابد من تأكيد حقيقة مفادها أن شركة داين كروب تعتبر من الشركات المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات, حيث تنامت أهميتها بعد أن آلت ملكيتها في عام 2003 للشركة الكاليفورنية علوم الكمبيوتر بحيث أن البنتاغون, السي.آي.إيه والاف. بي.آي, قد أوكلت لها إدارة ارشيفاتها المعلوماتية. . (26)

3: ـ ، هناك شركات أخرى منها "لفدان" إسرائيلية، "ساندلاين""نورث بريدج"، و"كيلوج براون أند روت والبريطانية،)، "وهذه الشركات تدخلت في العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي المهم كالنفط في أنغولا MPRIوالأمريكية (والألماس في سيراليون بعدما حولت أنشطتها تدريجيًّا من العمل العسكري البحت إلى أعمال الحماية أو تخليص الرهائن والمختطفين. وفي هذا الإطار تتمتع الشركات الأمنية الخاصة الجنوب أفريقية بسمعة سيئة فطبقا لتقرير حديث خرج عن الأمم المتحدة، تعتبر جنوب أفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأفراد من أجل الشركات العسكرية الخاصة التي تعمل في العراق ويوجد على الأقل عشر شركات مقرها جنوب أفريقيا معظم هؤلاء المجندون يعملون كسائقين وحراس شخصيين، في حماية طرق الإمداد وحماية الموارد الثمينة. (27)
4: ـ شركات أمنية كثيرة تعمل في العراق ولأغراض متنوعة منها على سبيل المثال الشركة البريطانية كيلوج براون وروت والتي تعمل في مجال صيانة الثكنات ونقل التجهيزات والكهرباء، وكذلك كوستر باتلز للخدمات الأمنية وهي شركة أمريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي. آرمور كروب انترناشيونال لعمليات الأمن الدفاعي والتدريب ايجيز ديفنس سيرفيسيز بريطانية تقوم بمهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية وأخيراً هناك شركة ايجيس لأنظمة الدفاع تقوم بحماية المنطقة الخضراء و تنسيق أنشطة شركات الحماية الأمنية الخاصة العاملة في العراق. . (28)

الخاتمة: ـ

إن التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية الناتجة عن اشتراطات الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال في طوره المعولم وما تمخض عنها من عسكرة السياسية الدولية عبر إثارة التوترات الإقليمية والنزاعات الأهلية والتي بدورها مهدت الطريق لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة التي ستزداد فعاليتها في السنين القادمة نظراً لكونها تشكل أداة عسكرية / أمنية مضمونة بيد الشركات الاحتكارية وبعض الدول الكبرى.

إن الشركات الأمنية الخاصة هي إحدى المنتجات الكبرى للطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتسم بالفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي خاصة في الدول المخلفة من التشكيلة العالمية الرأسمالية.

لهذا و استناداً إلى ما جرى استعراضه لابد من تسجيل بعض الاستنتاجات والأفكار الختامية والتي يتصدرها: ـ

أولاً: ـ تتعرض العلاقات الدولية إلى تغيرات جوهرية بسبب التبدلات الكبرى الجارية على وظائف الدولة الإمبريالية والمستندة إلى خصخصة وظائفها السيادية وبالأخص منها الأمنية / العسكرية وما يعنيه ذلك من خصخصة الحروب الأمر الذي يفضي إلى توتر العلاقات الدولية وتدهور قضايا الأمن والسلم العالميين فضلاً عن تعرض سيادة الدول وحرياتها الأساسية إلى مخاطر التهميش.

ثانياً: ـ تعتبر الشركات الأمنية الخاصة إفرازا جديداً نوعياً من منتجات العولمة الرأسمالية حيث تتميز بسمتين أساسيتين أحداهما ارتبطاها بالبنية الإدارية للشركات الاحتكارية، وثانيهما تشابكها مع الأجهزة الأمنية للدولة الإمبريالية، وبهذا المعنى فان هناك ميلاً متزايداً لهيمنة الشركات الاحتكارية على الدولة بعكس مرحلة الدولة الاحتكارية التي امتازت بسيادة الدولة على مسار الشئون الوطنية والدولية.

ثالثاً: ـ إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وبسبب ترابطها مع مؤسسات الدولة الأمنية تسعى إلى التدخل في النزاعات الوطنية للدول الرأسمالية المخلفة وذلك نيابة عن الدول الكبرى وما ينتج عن ذلك من خرق لحقوق الإنسان الوطنية والدولية.بكلام آخر تنامي تدخل العامل الخارجي في الصراعات الوطنية .

رابعاً: ـ إن الليبرالية الجديدة بروحها الهجومية عبرت ولا زالت عن تزاوج المصالح الفعلية لتحالف المجمع الصناعي ـ العسكري الأمر الذي يوفر مناخاً خصباً لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة .

: ـ سنعمد إلى إطلاق صفة الدولة الإمبريالية على الدول الكبرى انطلاقاً من وحدة العالم المرتكزة على سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتباين مواقع دوله في التشكيلة الرأسمالية العالمية وبهذا المعنى يكتسب مفهوم الدولة الإمبريالية أهمية بالغة كونه يستند إلى قانون التطور المتفاوت والذي تحتل فيه الدول الكبرى المواقع السيادية في التشكيلة الرأسمالية العالمية.

1: ـ أشارت اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة الاتفاقية التي منع تجنيد, استخدام, تمويل, وتدريب المرتزقة إلى إن (الارتزاق بنطاقات واسعة الذي تستخدمه الإمبريالية يشكل تهديدا" للسلام العالمي والأمن ويعتبر مظهرا" خطرا" للنزعة الإرهابية) وبهذا الاتجاه أشارت مجلة يو اس نيوز إلى أن الأجهزة السرية الأمريكية قامت ب 900 عملية سريه في أعوام 1961 - 1976 ضد الزعماء غير المرغوب فيهم.

أنظر: ـ غرا تشوف تحت فوهة الإرهاب ـ موسكو دار التقدم باللغة العربية ص 99.

2: ـ بلغ تعداد هذه القوة 200 ألف جندي وبحار وطائرات متعددة الأنواع زوارق وأبراج بحريه وقد جرت عمليات التدخل في غرينادا ولبنان. وكذلك استخدمت ما يسمى بالغار ات الإرهابية على ليبيا وهذا النوع من الغارات تستخدمه إسرائيل بكثرة ويستخدم الآن للدلالة على ضرب المدن والمدنين.

3: ـ يشير جون جري إلى وجود حوالي مليون ونصف المليون مودعين في السجون الأمريكية.

انظر الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص162

وفي ذات السياق أكدت تقارير حكومية وجالأمريكية.ون سجيناً في الولايات المتحدة الأمريكية . تدقيق

أنظر ميدل ايست اونلاين تاريخ 28 حزيران، 2007

http://www.middle-east-online.com/?id=49660

4: ـ طالب رئيس اتحاد صناعة الصلب والحديد في ألمانيا بإلغاء حق الإضراب

أنظر: ـ فخ العولمة ص 238.

5: ـ نفس المصدر ص371.

6: ـ انظرجون جري.الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص162

7: ـ تتمثل ميول تقليص الديمقراطية بجملة من المؤشرات منها: ـ إنشاء السجون التي تقيمها السي أي. أي على أراضي الدول الأوربية ومنها استخدام التعذيب في استجواب المشتبه بهم وكذلك التصنت على المكالمات الشخصية. قانون الاستجواب للرئيس الأمريكي جورج بوش. وبهذا المسار ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن مكتب التحقيقات الاتحادي الأمير كي (أف.بي.آي) انتهك أكثر من ألف مرة القانون الخاص بسبل الحصول على معلومات تتعلق بقضايا "الإرهاب" عبر التنصت على مكالمات تليفونية محلية ومراقبة رسائل البريد الإليكتروني والسجلات المالية.

انظر: ميدل ايست أو نلاينhttp://www.middle-east-online.com/?id=49122

8: ـ باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء، 26 حزيران، 2007

مركز الإعلام العربي صحيفة أكتر ونية

http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086

9: ـ نفس المصدر

10: ـ ـ انظر فريدا بيريجان تصدير السلاح... نشاط أمير كي "في الظل"

الاتحاد الإماراتية 23 أيار، 2007

11: ـ: هناك ميل متزايد لزج المهاجرين الجدد في الجيش الأمريكي لغرض توسيع قاعدته الاجتماعية وبهذا الصدد يقول توماس دونيللي ـ الباحث في الشؤون العسكرية في معهد «أمريكان انتربرايز» ـ إن زج المهاجرين عمل مفيد من جهة سد احتياجات قواتنا المسلحة وهو كذلك مفيد كإحدى قنوات الهجرة المنظمة والمدروسة».

انظر: ـ الشرق القطرية الاثنين, 1 يَنَايِر 2007

12: ـ مارينا براور وبابلو جاميز مرتزِقة يحرسون المصالح الغربية في العراق

2007-02-16ترجمة: شعلان شريف

http://arabic.rnw.nl/currentaffairs/cur18020701

13: ـ ومن الجدير ذكره إن معظم منتسبي المؤسسات المشار إليها استلموا عفوا من مفوضية الحق والتصالح في جنوب أفريقيا.

انظر أندي كلارنو وسالم فالي خصخصة الحرب كفاية صحيفة الكترونية في 6 مارس 2005.

http://www.kefaya.org/05znet/050505andyclarrno.htm